الأمم المتحدة

A/72/339

الجمعية العامة

Distr.: General
16 August 2017
Arabic
Original: Arabic/English/French/
Spanish

الدورة الثانية والسبعون

البند ١٠٠ (ج ج) من جدول الأعمال المؤقت*

نزع السلاح العام الكامل

متابعة الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة المعني بنزع السلاح النووي لعام ٢٠١٣

تقرير الأمين العام

المحتويات

الصفحة

أولا – مقدمة ٣

ثانيا – الردود الواردة من الحكومات ٣

الأرجنتين ٣

البرازيل ٥

بروني دار السلام ٥

الصين ٦

كولومبيا ٨

إكوادور ٩

الهند ١٠

إيران (جمهورية – الإسلامية) ١٠

* A/72/150.

120917 070917 17-14123 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

لبنان ١٣
مدغشقر ١٣
المكسيك ١٤
هولندا ١٦
قطر ١٧

أولا – مقدمة

١ – قامت الجمعية العامة في القرار ٧١/٧١ المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ بشأن متابعة الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة المعني بنزع السلاح النووي لعام ٢٠١٣، بما يلي:

(أ) شددت على ما أُعرب عنه في الاجتماع الرفيع المستوى المعني بنزع السلاح النووي الذي عقد في ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣ من دعم قوي لاتخاذ تدابير عاجلة وفعالة من أجل الإزالة الكاملة للأسلحة النووية (الفقرة ١)؛

(ب) دعت إلى الامتثال على نحو عاجل للالتزامات القانونية وإلى الوفاء بالالتزامات المتعهد بها فيما يتعلق بنزع السلاح النووي، وأيدت الدعم المعرب عنه على نطاق واسع في الاجتماع الرفيع المستوى لوضع اتفاقية شاملة تتعلق بالأسلحة النووية (الفقرتان ٢ و ٣)؛

(ج) دعت إلى التعجيل ببدء المفاوضات في مؤتمر نزع السلاح من أجل التبكير بإبرام اتفاقية شاملة تتعلق بالأسلحة النووية لحظر امتلاكها واستحداثها وإنتاجها وحيازتها واختبارها وتكديسها ونقلها واستعمالها أو التهديد باستعمالها وتنص على تدميرها (الفقرة ٤)؛

(د) طلبت إلى الأمين العام أن يلتمس آراء الدول الأعضاء بشأن تحقيق هدف الإزالة الكاملة للأسلحة النووية، ولا سيما بشأن عناصر اتفاقية شاملة تتعلق بالأسلحة النووية، وأن يقدم تقريرا عن ذلك إلى الجمعية العامة في دورتها الثانية والسبعين وأن يحيل التقرير أيضا إلى مؤتمر نزع السلاح (الفقرة ١٤)؛

٢ – ودُعيت الدول الأعضاء، بمذكرتين شفويتين مؤرختين ١٧ شباط/فبراير ٢٠١٧ و ١٢ حزيران/يونيه ٢٠١٧، إلى إبداء آرائها بشأن هذه المسألة. وترد الردود الواردة من الدول الأعضاء والمنظمات الدولية حتى ٣١ تموز/يوليه ٢٠١٧ في الفرع الثاني أدناه؛ وستُنشر الردود الواردة بعد ذلك التاريخ على الموقع الشبكي لمكتب شؤون نزع السلاح[(١)] باللغة التي قدمت بها فقط.

ثانيا – الردود الواردة من الحكومات

الأرجنتين

[الأصل: بالإسبانية]
[١٣ حزيران/يونيه ٢٠١٧]

لن تألو الأرجنتين جهدا للعمل بصورة بناءة ولحشد أوسع توافق ممكن في الآراء من أجل بلوغ الهدف النهائي المتمثل في إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية. وهذا هدف ذو أولوية للسياسة الخارجية الأرجنتينية، استنادا إلى موقفها التاريخي الداعم لنزع السلاح العام الكامل، وفقا للمادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ومن ثم ستواصل الأرجنتين المشاركة في جميع المناقشات والمنتديات والمفاوضات المتعلقة بهذا الهدف، من أجل إزالة الأسلحة النووية في جميع أنحاء العالم، بطريقة شفافة

(١) www.un.org/disarmament.

ويمكن التحقق منها ولا رجعة فيها، مع الاقتناع الراسخ بأن المعاهدة هي حجر الزاوية للإطار القانوني الدولي لعدم الانتشار ونزع السلاح النوويين.

وتشعر الأرجنتين بالقلق من عدم إحراز تقدم حقيقي في السنوات الأخيرة بشأن نزع السلاح النووي. وهي ترى أنه ينبغي للدول النووية أن تأخذ زمام الأمور وأن تفي بالالتزامات المتعهد بها بموجب المعاهدة، ولا سيما المادة السادسة. وتعتقد الأرجنتين أنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يبذل جهودا متضافرة لإيجاد فرص مثمرة للحوار والتفاوض بين الدول الحائزة للأسلحة النووية الأطراف في المعاهدة والدول الأطراف غير الحائزة لتلك الأسلحة. وتهيئ دورة استعراض المعاهدة بيئة مواتية لتعزيز الجهود المشتركة وفرصة للتغلب على الانقسامات داخل المجتمع الدولي.

وترى الأرجنتين أن الإزالة العامة والكاملة للأسلحة النووية هي أفضل ضمان ضد استخدام هذه الأسلحة أو التهديد باستخدامها، وبالتالي تفادي عواقبها الإنسانية غير القابلة للإلغاء.

ومن المهم التأكيد على أن بعض الخطوات قد اتخذت بالفعل نحو حظر الأسلحة النووية وإزالتها بالكامل من أجل إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية. وهذا الهدف مكرَّس في المادة السادسة من المعاهدة على اعتبار أنها تقتضي من الأطراف السعي إلى تحقيق هدف نزع السلاح العام الكامل وتشمل إمكانية حظر الأسلحة النووية في المستقبل. ومن ثم، فلكي يتسنى تحقيق هذا الهدف، لا ينبغي أن يتضاءل ما كان دوما وما يزال للمادة السادسة من سريان وقابلية للإنفاذ.

بيد أن جمهورية الأرجنتين تعتقد أنه يجب إحراز تقدم نحو إزالة الأسلحة النووية بطريقة يمكن التحقق منها بفعالية وتعيد تأكيد نظام المعاهدة دون تقويض الإنجازات التي تحققت بالفعل في مجال عدم الانتشار.

وفيما يتعلق بالتحقق، ترحب الأرجنتين بقرار الجمعية العامة ٦٧/٧١ وبإنشاء فريق من الخبراء الحكوميين للنظر في مسألة التحقق من نزع السلاح النووي في إطار الأمم المتحدة، لأنه من المناسب التركيز على معالجة هذه المسائل في إطار آليات المنظمة لكي تسهم تلك الآليات في المفاوضات المتعلقة بنزع السلاح النووي.

وانطلاقا من هذا الالتزام، انضمت الأرجنتين إلى الشراكة الدولية للتحقق من نزع السلاح النووي في أيار/مايو ٢٠١٦ على أساس أنها تتيح فرصة حقيقية للمضي قدما في نزع السلاح النووي. ويمكن للتقدم المحرز في إطار هذه الآلية غير الرسمية أن يسهم في الأعمال المقبلة التي يُضطلع بها داخل الأمم المتحدة. ولهذا السبب، تأمل الأرجنتين أن يأخذ فريق الخبراء الحكوميين المقبل في حسبانه ما أُنتج في إطار هذه الآلية من وثائق واستنتاجات.

وقد اضطلعت الأرجنتين أيضا بدور بناء في مؤتمر الأمم المتحدة للتفاوض على صك ملزم قانونا لحظر الأسلحة النووية، تمهيدا لإزالتها الكاملة. وقدمت تعليلا للتصويت وقتَ اعتماد النص.

البرازيل

[الأصل: بالإنكليزية]
[٣١ تموز/يوليه ٢٠١٧]

تلتزم البرازيل التزاما تاما بالهدف المتمثل في نزع السلاح النووي، لأن هذه الأسلحة هي أكبر خطر يهدد البشرية والسلام والأمن الدوليين.

وإن استمرار وجود الأسلحة النووية يفاقم التوترات في جميع أنحاء العالم، ويعزز الشك ويعرقل التعاون بين الدول. ومما يؤسف له أن ما تم حتى الآن من تخفيضات محدودة للأسلحة النووية يقابله استمرار تحديث الترسانات النووية وتحسين نوعيتها.

وهناك عجز واضح في الامتثال من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية في التزامها بموجب المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، الذي رسخته نتائج المؤتمرين الاستعراضيين للمعاهدة لعامي ٢٠٠٠ و ٢٠١٠. ومن المثير للقلق أننا لم نتمكن، في المؤتمر الاستعراضي للمعاهدة لعام ٢٠١٥، من التوصل إلى وثيقة ختامية من شأنها أن تستفيد أكثر من الوثيقة الختامية التوافقية للمؤتمر الاستعراضي للمعاهدة لعام ٢٠١٠. وينبغي بذل الجهود لتفادي حدوث مثل هذا الجمود في دورة الاستعراض الحالية.

ويشرِّف البرازيل أنها شاركت بفعالية في المفاوضات التي أدت إلى اعتماد معاهدة حظر الأسلحة النووية. فهذه المعاهدة انتصار للأمل على الاستسلام للقدر المحتوم. وهي عمل جماعي يرمي إلى جعل حياة الإنسان وكرامته واحترامه في صلب النظام العالمي. وستعزز وتكمل الالتزامات القائمة في النظام النووي الدولي، ولا سيما المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وندعو جميع الجهات المنشغلة حقا بنزع السلاح النووي إلى التوقيع على معاهدة حظر الأسلحة النووية والتصديق عليها والتعجيل بتنفيذها.

وعلاوة على ذلك، تحرص البرازيل على الإسهام في مؤتمر الأمم المتحدة الدولي الرفيع المستوى المعني بنزع السلاح النووي المقرر عقده في عام ٢٠١٨ لاستعراض التقدم المحرز في هذا الصدد. وسيكون ذلك المؤتمر فرصة فريدة لحشد المزيد من الدعم من جانب الدول والمجتمع المدني ابتغاء إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية.

بروني دار السلام

[الأصل: بالإنكليزية]
[٢٩ حزيران/يونيه ٢٠١٧]

تؤيد بروني دار السلام جهود نزع السلاح وعدم انتشار جميع أنواع أسلحة الدمار الشامل، بما في ذلك الأسلحة النووية، على الصعيدين الإقليمي والعالمي معا. ومن ثم فإن بروني دار السلام طرف في معظم الصكوك الإقليمية والعالمية الرئيسية المتعلقة بنزع السلاح وعدم الانتشار النوويين، بما في ذلك معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية والمعاهدة المتعلقة بإقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا.

ولا تمتلك بروني دار السلام أسلحة نووية ولا تعتزم إنتاج أو حيازة الأسلحة النووية أو غيرها من أسلحة الدمار الشامل، ومن ثم فإن من مصلحتها ضمان نزع السلاح النووي، بوسائل تشمل الانضمام إلى الاتفاقات ذات الصلة والتعبير عن تأييدها لها، وتبادل المعلومات وأفضل الممارسات، وتعزيز الجهود الرامية إلى اتخاذ تدابير لبناء الثقة والشفافية.

وتتفق بروني دار السلام مع الدول المتقاربة التفكير بشأن المبادئ العامة لنزع السلاح النووي، وتشاطر بوجه خاص قلق تلك الدول الشديد من الأخطار التي يشكلها استمرار وجود الأسلحة النووية واستخداماتها المدمرة المحتملة على البشرية.

الصين

[الأصل: بالإنكليزية]
[٢٨ تموز/يوليه ٢٠١٧]

تود حكومة الصين، عملا بالقرار ٧١/٧١، أن تقدم آراءها بشأن نزع السلاح النووي على النحو المبين أدناه.

وإن القضاء على خطر نشوب حرب نووية عن طريق الحظر والتدمير الكاملين للأسلحة النووية وإيجاد عالم خال من الأسلحة النووية سيخدمان المصالح المشتركة للبشرية.

وينبغي للمجتمع الدولي، انطلاقا من روح التشارك في بناء مستقبل مشترك للبشرية، أن يدافع عن الأمن المشترك والشامل والتعاوني والمستدام وأن يسعى إلى تحقيق ذلك، وأن يحترم ويراعي على نحو كامل الشواغل الأمنية المشروعة والمعقولة لجميع البلدان، وأن يحل المنازعات الدولية بالوسائل السلمية، وأن يعمل بطريقة تشاركية على تهيئة بيئة أمنية دولية سلمية ومستقرة، حتى يتسنى إيجاد الظروف اللازمة لإحراز التقدم في نزع السلاح النووي.

ومن المهم أن يُلتزَم بتعددية الأطراف، وأن يُحافَظ على سلطة معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وعالميتها وفعاليتها وأن يُوطَّد ذلك، وأن تُعزَّز بطريقة متوازنة الركائز الثلاث للمعاهدة، ألا وهي عدم الانتشار النووي، ونزع السلاح النووي، واستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية. وينبغي للمجتمع الدولي أن يتقيد بدور الآليات المتعددة الأطراف القائمة، بما في ذلك مؤتمر نزع السلاح في جنيف، وأن يضع ذلك الدور موضع التنفيذ الكامل، لكي يتسنى توفير الدعم القانوني والضمانات المؤسسية لعملية نزع السلاح النووي.

وينبغي لجميع الدول الحائزة للأسلحة النووية أن تتعهد علنا بعدم السعي إلى امتلاك أسلحة نووية بصفة دائمة وأن تجدَّ في الوفاء بالتزاماتها المتعلقة بنزع السلاح النووي بموجب المادة السادسة من المعاهدة.

وينبغي أن تأخذ جهود نزع السلاح النووي بمبدأي ”الحفاظ على الاستقرار الاستراتيجي العالمي“ و ”ضمان الأمن غير المنقوص للجميع“ وأن تُبذل تلك الجهود بصورة تدريجية، وذلك على النحو التالي:

(أ) ينبغي وقف استحداث ونشر منظومات دفاعية مضادة للقذائف مضرة بالاستقرار العالمي، وكذلك التعاون الدولي في هذا الصدد، وينبغي إيقاف ذلك والتخلي عنه فورا لكيلا يعوق جهود نزع السلاح النووي المبذولة على الصعيد الدولي؛

(ب) من شأن منع نشر الأسلحة وسباق التسلح في الفضاء الخارجي أن يفضي إلى الحفاظ على التوازن الاستراتيجي والاستقرار العالميين وأن يهيئ المناخ الأمني الدولي اللازم لنزع السلاح النووي؛

(ج) من الضروري أيضا أن تُتخذ تدابير وقائية لتحديد الأسلحة ولاحتواء النزوع إلى تسليح مجالي الفضاء الإلكتروني والذكاء الاصطناعي، وذلك للحيلولة دون تفاقم الخلل الاستراتيجي الدولي بسبب التسابق على الأسلحة ذات التكنولوجيا المتقدمة.

وتتحمل البلدان الحائزة لأكبر الترسانات النووية مسؤولية خاصة ورئيسية عن نزع السلاح النووي، وعليها أن تقوم بدور ريادي في خفض تلك الترسانات بقدر كبير بطريقة يمكن التحقق منها وملزمة قانونا ولا رجعة فيها من أجل تهيئة الظروف اللازمة لتحقيق الهدف النهائي، ألا وهو نزع السلاح النووي الكامل والشامل. وينبغي، عند توافر الظروف المناسبة، أن تنضم الدول الأخرى الحائزة للأسلحة النووية أيضا إلى المفاوضات المتعددة الأطراف المتعلقة بنزع السلاح النووي.

وإن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية خطوة هامة في عملية نزع السلاح النووي. وينبغي للبلدان التي لم توقع على تلك المعاهدة أو تصدق عليها بعدُ أن تفعل ذلك في أقرب وقت ممكن لكي تدخل المعاهدة حيز النفاذ وفق ما تنص عليه أحكامها ذات الصلة، وذلك في أقرب فرصة ممكنة. وريثما يبدأ نفاذ المعاهدة، ينبغي للدول الحائزة للأسلحة النووية أن تستمر في التزامها بالوقف الاختياري للتجارب النووية.

ومؤتمر نزع السلاح هو المنتدى المناسب الوحيد لإجراء مفاوضات بشأن وضع معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى. والسبيل الوحيد الممكن للمضي قدما في ذلك هو التوصل إلى اتفاق بشأن برنامج عمل شامل ومتوازن في مؤتمر نزع السلاح، من أجل بدء المفاوضات بشأن المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى استنادا إلى تقرير شانون (CD/1299). وعلاوة على ذلك، فإن المشاركة العالمية لجميع الأطراف الرئيسية أمر أساسي لكي يتحقق إعداد المعاهدة والتفاوض بشأنها. وينبغي أن يقوم فريق الأمم المتحدة التحضيري الرفيع المستوى المعني بإعداد معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية بعمله بما يتفق تماما وولايته المنصوص عليها في قرار الجمعية العامة ٧١/٢٥٩.

وفي الوقت نفسه، ينبغي للدول الحائزة للأسلحة النووية، بغية الحد من خطر نشوب حرب نووية وتحسين مستوى الثقة المتبادلة بين الدول، أن تقوم بما يلي:

(أ) تقليص دور الأسلحة النووية في العقائد الأمنية الوطنية والتخلي عن سياسة الردع النووي القائمة على المبادأة باستعمال الأسلحة النووية، والالتزام بعدم المبادأة باستعمال تلك الأسلحة في أي وقت أو تحت أي ظرف من الظروف؛

(ب) الوفاء بالتزاماتها بعدم توجيه أسلحتها النووية نحو أي بلدان أو تحديد أي بلدان كأهداف لضربات نووية؛

(ج) التعهد صراحة ودون شروط بعدم استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها ضد دول غير حائزة لأسلحة نووية أو مناطق خالية من الأسلحة النووية، والتفاوض على صكوك قانونية دولية بشأن القضايا المتعلقة بضمانات الأمن السلبية وعدم المبادأة باستعمال الأسلحة النووية وإبرام تلك الصكوك؛

(د) دعم الجهود التي تبذلها البلدان والمناطق المعنية لإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية وغيرها من المناطق الخالية من أسلحة الدمار الشامل، وفقا للظروف الإقليمية واستنادا إلى مشاورات واتفاقات طوعية؛

(هـ) التخلي عن سياسة المظلة النووية وممارسات المشاركة النووية. وينبغي للبلدان التي تنشر أسلحة النووية في الخارج أن تسحب جميع تلك الأسلحة وأن تعيدها إلى الوطن؛

(و) اتخاذ جميع الخطوات اللازمة لتفادي إطلاق الأسلحة النووية خطأ أو من غير إذن.

وقد شاركت الصين بفعالية في الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة المعني بنزع السلاح النووي لعام ٢٠١٣ وصوتت لصالح القرار ٧١/٧١. وتؤيد الصين الاحتفال بيوم ٢٦ أيلول/سبتمبر باعتباره اليوم الدولي للإزالة الكاملة للأسلحة النووية والترويج له، وستنظر إيجابيا في حضور مؤتمر الأمم المتحدة الدولي الرفيع المستوى المعني بنزع السلاح النووي المقرر عقده في عام ٢٠١٨.

كولومبيا

[الأصل: بالإسبانية]
[٣٠ أيار/مايو ٢٠١٧]

تمتثل كولومبيا بشكل كامل لأحكام الصكوك الدولية الرئيسية بشأن نزع السلاح النووي، وتعترف بالمؤسسات الدولية الراسخة، وهي ملتزمة التزاما مؤكدا بنزع السلاح النووي ونظام عدم الانتشار. وهذه هي الأسس الصحيحة التي تقوم عليها سياستها الخارجية.

وتؤكد كولومبيا مجددا، بوصفها دولة غير حائزة للأسلحة النووية، احترامها لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وركائزها الثلاث التي ستظل حجر الزاوية لجميع الجهود المبذولة في مجال نزع السلاح النووي والتزامها بالمعاهدة وركائزها.

وكولومبيا طرف أيضا في معاهدة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، المعروفة باسم معاهدة تلاتيلولكو، وهي المعاهدة التاريخية على المستوى الإقليمي التي أنشأت أول منطقة خالية من الأسلحة النووية في منطقة مكتظة بالسكان. وقد احتُفل في ١٤ شباط/فبراير ٢٠١٧ بالذكرى السنوية الخمسين لإنشاء المعاهدة التي ما زالت تسهم إسهاما قيِّما في السلم والأمن الإقليميين وفي عدم الانتشار النووي على الصعيد العالمي.

وتشارك كولومبيا في التفاوض على صك ملزم قانونا لحظر الأسلحة النووية، تفضي إلى إزالتها الكاملة، وذلك باستخدام مبادئ توجيهية تستند إلى مركزها بوصفها دولة طرفا في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ومعاهدة تلاتيلولكو.

إكوادور

[الأصل: بالإسبانية]
[٣١ تموز/يوليه ٢٠١٧]

سيسجَّل يوم ٧ تموز/يوليه ٢٠١٧ في ذاكرة التاريخ باعتباره معلما بارزا في السعي إلى تحقيق السلام العالمي. ففي ذلك اليوم، اعتمد مؤتمر عقدته الجمعية العامة معاهدة حظر الأسلحة النووية. وهذه الأسلحة، التي لا شك أنها تفضي إلى آثار مدمرة للبشرية، ستُحظر بموجب صك عالمي ملزم قانونا يُفتح باب التوقيع عليه للدول كافة. وقد شاركت إكوادور بفعالية في العملية التي أدت إلى عقد مؤتمر التفاوض بشأن المعاهدة وفي المفاوضات التي توجت باعتماد المعاهدة.

وينص دستور إكوادور على تعزيز السلم ونزع السلاح العالمي في إدارة العلاقات الدولية، ويدين استحداث واستعمال أسلحة الدمار الشامل وفرض بعض الدول على دول أخرى أن تقبل إقامة قواعد أو مرافق عسكرية في أراضيها. ويحظر الدستور أيضا استحداث الأسلحة الكيميائية والبيولوجية والنووية وإنتاجها وتكديسها واستيرادها ونقلها وتحويلها واستعمالها، وكذلك تفريغ النفايات النووية والسمّية في الأراضي الوطنية. وإكوادور جزء من المنطقة الخالية من الأسلحة النووية التي أنشأتها معاهدة تلاتيلولكو. وقد صدقت أيضا على جميع الصكوك الدولية الرئيسية المتصلة بعدم الانتشار وبنزع السلاح النووي، ولا سيما معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، والبروتوكولات الإضافية المتعلقة بالضمانات والتعاون المبرمة مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

ومما يبعث على القلق بصفة خاصة أن الدول النووية شرعت في تحديث أسلحتها النووية ونظم ومنصات إيصالها، وأنها لم تقلص دور الأسلحة النووية في عقائدها العسكرية، مما يتناقض مع روح ونص معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

وتعرب إكوادور عن أسفها لكون معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية لم تدخل بعد حيز النفاذ بسبب استمرار التردد في التصديق عليها من جانب بعض الدول المدرجة في المرفق ٢ للمعاهدة. وقد أوضح اعتماد المعاهدة أن هذه الأسلحة تتنافى والقانون الدولي، حيث أن ما تنص عليه من تدابير يشمل إجراءات لتمكين الدول الحائزة للأسلحة النووية من إزالة الأسلحة النووية، قبل انضمامها إلى المعاهدة أو بعده. وإلى أن تتحقق الإزالة الكاملة للأسلحة النووية، يجب على الدول أن تمتنع في جميع الظروف عن استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها ضد أي دولة غير حائزة للأسلحة النووية، وذلك بإبرام صك عالمي ملزم قانونا بشأن ضمانات أمنية غير مشروطة وغير تمييزية ولا رجعة فيها تحول دون استعمال هذه الأسلحة أو التهديد باستعمالها، تقدمها الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى جميع الدول غير الحائزة للأسلحة النووية.

ومن الضروري مواصلة الدعوة إلى إزالة هذه الأسلحة في جميع المحافل، ولذلك تؤيد إكوادور الاحتفال سنويا باليوم الدولي للإزالة الكاملة للأسلحة النووية في ٢٦ أيلول/سبتمبر، وبعقد مؤتمر الأمم المتحدة الدولي الرفيع المستوى المعني بنزع السلاح النووي في عام ٢٠١٨.

الهند

[الأصل: بالإنكليزية]
[١١ أيار/مايو ٢٠١٧]

أيدت الهند القرار ٧١/٧١ الذي قدمته حركة بلدان عدم الانحياز، والذي دعت فيه الجمعية العامة مؤتمر نزع السلاح إلى بدء المفاوضات بشأن إبرام اتفاقية شاملة تتعلق بالأسلحة النووية.

والهند مقتنعة بأن الهدف المتمثل في نزع السلاح النووي يمكن تحقيقه بعملية تدريجية تستند إلى التزام عالمي وإلى إطار متعدد الأطراف متفق عليه يتصف بالعالمية وعدم التمييز. وهناك حاجة إلى حوار مجدٍ بين جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية بهدف بناء الثقة والاستئمان ولتخفيض أهمية الأسلحة النووية في العلاقات الدولية والعقائد الأمنية.

وقد عددت ورقة العمل التي قدمتها الهند بشأن نزع السلاح النووي (CD/1816) خطوات محددة، ومنها إعادة تأكيد الالتزام القطعي من جانب جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية بتحقيق الهدف المتمثل في الإزالة الكاملة للأسلحة النووية؛ وتقليص أهمية الأسلحة النووية في العقائد الأمنية؛ واتخاذ الدول الحائزة للأسلحة النووية تدابير للتخفيف من الخطر النووي؛ وتفاوض الدول الحائزة للأسلحة النووية على اتفاق عالمي بشأن ”عدم المبادأة باستعمال“ الأسلحة النووية؛ والتفاوض بشأن اتفاق عالمي ملزم قانونا بشأن عدم استعمال الأسلحة النووية ضد الدول غير الحائزة لتلك الأسلحة؛ والتفاوض بشأن اتفاقية تتعلق بالحظر الكامل لاستعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها؛ والتفاوض بشأن اتفاقية للأسلحة النووية تتعلق بحظر استحداث تلك الأسلحة وإنتاجها وتكديسها واستعمالها وتنص على تدميرها، بما يفضي إلى إزالة الأسلحة النووية على نحو عالمي وغير تمييزي ويمكن التحقق منه في إطار زمني محدد.

وتعتبر الهند مؤتمر نزع السلاح المحفل الملائم لبدء مفاوضات بشأن نزع السلاح النووي من خلال إنشاء هيئة فرعية يتم الاتفاق على ولايتها بتوافق الآراء في إطار برنامج عمل شامل ومتوازن.

وقد انضمت الهند إلى البيانات التي أدليَ بها في مؤتمر نزع السلاح باسم مجموعة الـ ٢١ في آذار/مارس وأيلول/سبتمبر ٢٠١٤، وآذار/مارس وحزيران/يونيه وآب/أغسطس ٢٠١٥، وآذار/مارس وأيار/مايو ٢٠١٦، وآذار/مارس ٢٠١٧، والتي دعت إلى التعجيل ببدء مفاوضات بشأن نزع السلاح النووي في مؤتمر نزع السلاح، وخاصة بشأن اتفاقية شاملة لحظر امتلاك الأسلحة النووية واستحداثها وإنتاجها وحيازتها وتجريبها وتكديسها وتحويلها واستعمالها أو التهديد باستعمالها، وتنص على تدميرها.

إيران (جمهورية – الإسلامية)

[الأصل: بالإنكليزية]
[٣١ تموز/يوليه ٢٠١٧]

ترى جمهورية إيران الإسلامية أنه لا يوجد ضمان مطلق من التهديد باستعمال الأسلحة النووية أو استعمالها بالفعل غير إزالتها بالكامل. ونزع السلاح النووي التزام لا يمكن أن يُستعاض عنه بإجراء تخفيضات في الأسلحة النووية وإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية أو بوضع أي ترتيب آخر أو آلية أخرى يقصران عن إزالة كل الأسلحة النووية على الصعيد العالمي إزالة كاملة ولا رجعة فيها

ويمكن التحقق منها على الصعيد الدولي، وفقا لصك عالمي ملزم قانونا يضمن أيضا عدم العودة إلى إنتاج تلك الأسلحة مطلقا.

ووفقا لما انتهت إليه محكمة العدل الدولية بالإجماع في فتواها المؤرخة ٨ تموز/يوليه ١٩٩٦، فإن اتخاذ كل التدابير العملية اللازمة لإزالة جميع الأسلحة النووية بالكامل على الصعيد العالمي، بما في ذلك القيام، عن حسن نية، بمواصلة المفاوضات المؤدِّية إلى نزع السلاح النووي بجميع جوانبه تحت رقابة دولية صارمة وفعَّالة، واختتام تلك المفاوضات، يمثل التزاما قانونيا على جميع الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، بموجب المادة السادسة منها. ويتحتَّم الوفاء عاجلا بالالتزامات المحددة في المادة السادسة، والتي يكون تنفيذها لا مشروطا ولا اختياريا، من أجل إزالة الخطر الذي يتهدد البشرية من جراء استمرار وجود الأسلحة النووية، واتّقاء إصابة الدول غير الحائزة للأسلحة النووية بمزيد من الإحباط، والتآكل المستمر لصحة المعاهدة وفعاليتها ومصداقيتها.

وتشدد إيران على ضرورة الحفاظ على الزخم المتعلق بنزع السلاح النووي الذي أنشأه، جزئيا، الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة المعني بنزع السلاح النووي والمؤتمرات الثلاثة المعنية بالآثار الإنسانية للأسلحة النووية التي عقدت في عامي ٢٠١٣ و ٢٠١٤. وفي هذا السياق، تأكد إيران أهمية مؤتمر الأمم المتحدة للتفاوض على صك ملزم قانونا لحظر الأسلحة النووية، تمهيدا للقضاء التام عليها (نيويورك، ٢٧-٣١ آذار/مارس و ١٥ حزيران/يونيه - ٧ تموز/يوليه ٢٠١٧)، الذي أسفر عن اعتماد معاهدة حظر الأسلحة النووية، وتبرِز أهمية مؤتمر الأمم المتحدة الدولي الرفيع المستوى المعني بنزع السلاح النووي الذي سيعقد في عام ٢٠١٨ لاستعراض التقدم المحرز في هذا الصدد.

ولاستكمال هذه العملية، تشدد إيران على أهمية التنفيذ العاجل والكامل لأحكام قرار الجمعية العامة ٣٢/٦٨ الذي دعت فيه الجمعية العامة، في جملة أمور، إلى بدء المفاوضات على نحو عاجل، خلال مؤتمر نزع السلاح، من أجل الإسراع بإبرام اتفاقية شاملة تتعلق بالأسلحة النووية لحظر امتلاكها واستحداثها وإنتاجها وحيازتها واختبارها وتكديسها ونقلها واستعمالها أو التهديد باستعمالها وتنص على تدميرها. وتعتقد إيران بقوة أن اتفاقية شاملة من هذا القبيل هي الطريقة العملية الوحيدة لتحقيق هدف الإزالة الكاملة للأسلحة النووية، ولا يمكن، بأي طريقة، الاستعاضة عنها بمبادرات أحادية أو ثنائية أو بغيرها من الترتيبات المماثلة.

وإذ تؤكد إيران من جديد دعمها لبدء المفاوضات على نحو عاجل من أجل الإسراع بإبرام اتفاقية شاملة تتعلق بالأسلحة النووية، فإنها ترى أنه ينبغي لتلك الاتفاقية باعتبارها صكا عالميا غير تمييزي ومُلزِما قانونا أن تنص على عدة أمور منها:

(أ) الحظر الدائم، دون استثناء وتحت أي ظروف، لإجراء البحوث المتعلقة بجميع أنواع الأسلحة النووية أو غيرها من الأجهزة المتفجرة النووية أو استحداثها أو اختبارها أو إنتاجها أو امتلاكها أو حيازتها أو نقلها أو نقلها العابر أو استبقائها أو تكديسها أو استعمالها أو التهديد باستعمالها، وذلك على الصعيد العالمي؛

(ب) القيام، في إطار برنامج تدريجي، بتحديد موعد نهائي واضح وغير قابل للتغيير للإزالة الكاملة لكل أنواع الأسلحة النووية أو غيرها من الأجهزة المتفجرة النووية، وذلك على الصعيد العالمي؛

(ج) الحظر الدائم، دون استثناء وتحت أي ظروف، لإجراء البحوث المتعلقة بالمواد الانشطارية وبإنتاجها وامتلاكها وحيازتها واقتنائها ونقلها العابر واستبقائها وتكديسها بأي كمية لاستخدامها في الأسلحة النووية أو غيرها من الأجهزة المتفجرة النووية، وذلك على الصعيد العالمي؛

(د) القيام، في إطار برنامج تدريجي، بتحديد موعد نهائي واضح وغير قابل للتغيير للإزالة الكاملة لكل المواد الانشطارية الموجودة التي تستخدم في الأسلحة النووية أو في غيرها من الأجهزة المتفجرة النووية، أو تحويلها إلى مواد لا تستخدم إلا في الأغراض السلمية، وذلك على الصعيد العالمي؛

(هـ) الحظر الدائم، دون استثناء وتحت أي ظروف، لتخطيط أو تشييد أي منشأة أو مرفق يتصلان بالبحوث المتعلقة بأي نوع من السلاح النووي أو أي جهاز متفجر نووي آخر واستحداثه أو إنتاجه، وذلك على الصعيد العالمي؛

(و) القيام، في إطار برنامج تدريجي، بتحديد موعد نهائي واضح وغير قابل للتغيير للتدمير الكامل لجميع المنشآت أو المرافق المتصلة بالبحوث المتعلقة بأي نوع من السلاح النووي أو أي جهاز متفجر نووي آخر، أو استحداثه أو إنتاجه، وذلك على الصعيد العالمي؛

(ز) الحظر الدائم، دون استثناء وتحت أي ظروف، لأي نوع مباشر أو غير مباشر من التعاون أو المساعدة أو التشجيع أو التحريض فيما يتعلق بأي نشاط محظور بموجب الاتفاقية أو يتعارض، بأي طريقة، مع موضوعها والغرض منها؛

(ح) التأكيد صراحة على أن الهدف الرئيسي للاتفاقية هو ضمان عدم وجود، تحت أي ظرف من الظروف، أي نوع من السلاح النووي أو أي جهاز متفجر نووي آخر، أو أي مواد انشطارية تُستخدم في الأسلحة النووية أو في غيرها من الأجهزة المتفجرة النووية، أو أي منشأة أو مرفق يتصلان بإجراء البحوث المتعلقة بأي نوع من الأسلحة النووية أو من غيرها من الأجهزة المتفجرة النووية، أو استحداثه أو إنتاجه، أو أي نشاط محظور بموجب الاتفاقية أو يتعارض، بأي طريقة، مع موضوعها والغرض منها، وذلك على الصعيد العالمي؛

(ط) إنشاء آلية تحقُّق دولية قوية لضمان عدم وجود أي نوع من السلاح النووي أو أي جهاز متفجر نووي آخر، أو أي مقدار من المواد الانشطارية لاستعمالها في الأسلحة النووية أو في غيرها من الأجهزة المتفجرة النووية، أو أي منشأة أو مرفق يتصلان بإجراء البحوث المتعلقة بأي نوع من السلاح النووي أو من أي جهاز متفجر نووي آخر، أو استحداثه أو إنتاجه، أو أي نشاط آخر محظور بموجب الاتفاقية أو يتعارض، بأي طريقة، مع موضوعها والغرض منها، وضمان استدامة مثل هذا الوضع على الصعيد العالمي وفي جميع الظروف؛

(ي) أن تكون الاتفاقية غير محددة المدة وأن تدخل حيز النفاذ بعد التصديق عليها من قِبَل جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية أو غيرها من الأجهزة المتفجرة النووية أو أي جهاز متفجر نووي آخر، أو أي مواد انشطارية تُستخدم في الأسلحة النووية أو أي جهاز متفجر نووي آخر، أو أي منشأة أو مرفق يتصلان بإجراء البحوث المتعلقة بأي نوع من الأسلحة النووية أو أي جهاز متفجر نووي آخر أو بإنتاجه، أو أي نشاط محظور بموجب الاتفاقية أو يتعارض، بأي طريقة، مع موضوعها والغرض منها.

لبنان

[الأصل: بالعربية]
[٢٤ نيسان/أبريل ٢٠١٧]

يؤكد لبنان على ما يلي:

عدم امتلاكه أو إنتاجه أسلحة دمار شامل، والتزامه بقرارات الأمم المتحدة بهذا الخصوص، وأنه ضد مشروعية التهديد بهذه الأسلحة أو استخدامها.

دعمه وترحيبه بجميع المبادرات الرامية إلى تحقيق نزع السلاح بشكل عام وكامل، خاصة في منطقة الشرق الأوسط، وتشديده على أن تكون هذه المنطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل، لكنه يقلق من عدم امتثال إسرائيل للشرعية الدولية بسبب احتفاظها بترسانة نووية تشكل تهديدا دائما لجميع دول المنطقة وبالتالي للسلم والأمن الدوليين.

وجوب استمرار الدول العربية في المطالبة بإنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، لأنه الخيار الوحيد المتاح لمواجهة مخاطر السلاح النووي الإسرائيلي وأسلحة الدمار الشامل الإسرائيلية الأخرى على السلم الدولي والأمن القومي العربي.

استمرار المطالبة على الصعيد الدولي بوجوب توقيع دول المنطقة كافة على معاهدات الحد من انتشار أسلحة الدمار الشامل والأسلحة النووية، بما في ذلك إسرائيل.

مدغشقر

[الأصل: بالفرنسية]
[١٠ تموز/يوليه ٢٠١٧]

إن الأمم المتحدة مقتنعة، في ضوء الحالة الدولية، بما يلي:

- إن نزع السلاح النووي والإزالة الكاملة للأسلحة النووية هما الضمان المطلق الوحيد ضد استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها.
- تضطلع مساهمة المجتمع المدني، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية والأوساط الأكاديمية والبرلمانيون ووسائط الإعلام، بدور هام في نزع السلاح النووي.

وريثما يتم التوصل إلى اتفاقية شاملة بشأن الأسلحة النووية، من الضروري احترام الالتزامات والتعهدات القانونية في مجال نزع السلاح النووي احتراما تاما. ومن الضروري تقييم التقدم المحرز في النهج المقترحة في الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية للعامة المعني بنزع السلاح النووي. وينبغي إنشاء لجنة تحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة الدولي الرفيع المستوى المعني بنزع السلاح النووي لجمع كل المقترحات المقدمة من الدول الأعضاء والرأي العام لضمان الإزالة الكاملة للأسلحة النووية.

ومن المنتظر أن تشارك مدغشقر، على الرغم من مركزها كدولة غير حائزة للأسلحة النووية، في شتى مراحل المفاوضات المفضية إلى وضع اتفاقية شاملة للأسلحة النووية. ومن جهة أخرى، فمن اللازم المشاركة على نحو فعال في اليوم الدولي للإزالة الكاملة للأسلحة النووية. ومن المنتظر ضمان هذه

المشاركة من خلال شتى أنشطة إتاحة المعلومات للجمهور على الصعيدين الوطني والدولي وتوعيته فيما يتعلق بالتهديدات التي تشكلها الأسلحة النووية.

المكسيك

[الأصل: بالإسبانية]
[٣٠ أيار/مايو ٢٠١٧]

تعتقد المكسيك أن الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة المعني بنزع السلاح النووي، الذي عقد في ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، قد أظهر الرغبة القوية لدى الغالبية العظمى من الدول في أن تعالج الأمم المتحدة فورا المسألة التي كانت موضوع أول قرار للجمعية العامة في ١٩٤٦، ألا وهي إزالة الأسلحة النووية.

وتدرك المكسيك الآثار المدمرة القصيرة الأجل والطويلة الأجل التي يمكن أن تترتب على تفجير نووي متعمد أو عرضي على السكان والبيئة على الصعيدين الإقليمي والعالمي. وبالنسبة للمكسيك، فإن السعي إلى نزع السلاح النووي يعني الدفاع عن مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة وتعزيزها، كما يعني الامتثال للمبادئ الدستورية التي تحكم السياسة الخارجية للمكسيك.

وقد حثت المكسيك على الإزالة التامة والكاملة للأسلحة النووية في ظل رقابة دولية صارمة، وتمشيا مع مبادئ اللارجعة والتحقق والشفافية، وذلك لتحقيق عالم خال من الأسلحة النووية والحفاظ عليه.

وفي إطار الجهود المبذولة لتعزيز المبادرات الرامية إلى تحقيق هذا الهدف، أصدرت المكسيك و ١٥ بلدا آخر بيانا مشتركا في عام ٢٠١٢ بشأن الآثار الإنسانية المترتبة على استخدام الأسلحة النووية. وأدى ذلك إلى إنشاء المبادرة الإنسانية، نتيجة لإحباط الدول غير الحائزة للأسلحة النووية والمجتمع المدني إزاء عدم إحراز تقدم ملموس نحو نزع السلاح النووي.

وترى المكسيك أن موضوع الأسلحة النووية دائما ما عولج من منظور سياسي وقانوني، دون مراعاة آثارها الضارة الخطيرة. ومن ثم فقد وافقت المكسيك والدول الأخرى التي تقود المبادرة الإنسانية على المساهمة في وصم الأسلحة النووية، على أساس بيانات وقائعية موثوقة عن الآثار الناجمة عن استخدامها، باعتبار ذلك خطوة نحو حظر تلك الأسلحة وإزالتها.

وأدت المبادرة الإنسانية إلى عقد ثلاثة مؤتمرات معنية بالآثار الإنسانية للأسلحة النووية، عقدت في أوسلو في عام ٢٠١٣ وفي نايايت، بالمكسيك، وفي فيينا في عام ٢٠١٤، وتناولت، من الناحية العلمية، الآثار الكارثية المترتبة على التفجيرات النووية العرضية أو المتعمدة وكذلك المخاطر الناجمة عن مجرد وجود الأسلحة النووية على البيئة، وعلى النظم الإيكولوجية، واستقرار المناخ، والتنمية، والصحة العالمية، والأمن الغذائي.

وفي مؤتمر فيينا، اتفق المشاركون على خطوات لسد الثغرة القانونية من أجل وصم الأسلحة النووية وحظرها (تعهد النمسا) بهدف إزالتها، نظرا للأضرار التي قد تنجم عن أي تفجير نووي. ودُعي المجتمع الدولي إلى الانضمام إلى هذه الحركة. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، وبمبادرة من المكسيك،

أصبحت جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي أول هيئة إقليمية تؤيد تعهد النمسا، الذي حظي بتأييد ١٢٧ بلدا وأصبح يعرف باسم التعهد الإنساني.

وكخطوة إلى الأمام وفي إطار اللجنة الأولى، أيدت المكسيك، مع أيرلندا وجنوب أفريقيا والنمسا، قرار الجمعية العامة ٣٣/٧٠ المعنون ”المضي قدما بمفاوضات نزع السلاح النووي المتعددة الأطراف“ الذي أنشأ فريقا عاملا مفتوح باب العضوية تتمثل ولايته في معالجة القواعد والتدابير القانونية الجديدة المتعلقة بنزع السلاح النووي.

وقد عقد الفريق العامل المفتوح باب العضوية اجتماعات في عام ٢٠١٦ في جنيف (عقدت الدورة الأولى في شباط/فبراير، والدورة الثانية في أيار/مايو، والدورة الثالثة في آب/أغسطس). وأوصى الفريق العامل في تقريره النهائي بعقد مؤتمر في عام ٢٠١٧ للتفاوض على صك ملزم قانونا لحظر الأسلحة النووية. واتخذت الجمعية العامة القرار ٢٥٨/٧١ الذي كانت المكسيك من بين مقدمي مشروعه والذي ينفذ هذه التوصية.

وشاركت المكسيك في الدورة الأولى للمؤتمر، الذي دُعي لانعقاده عملا بالقرار ٢٥٨/٧١ والذي عُقد في الفترة من ٢٧ إلى ٣١ آذار/مارس ٢٠١٧، اعتقادا منها بأنه يمكن تحقيق حظر الأسلحة النووية بعد مدة جمود دامت ٢١ عاما ولم تبدأ خلالها المفاوضات الرامية إلى حظر الأسلحة النووية وإزالتها.

وترحب المكسيك بعقد مؤتمر الأمم المتحدة للتفاوض على صك ملزم قانونا لحظر الأسلحة النووية.

وهي ترى أن هذا التفاوض:

(أ) يتسق مع الالتزام المنصوص عليه في المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وبالتالي فإنه يسهم في الامتثال لها؛

(ب) لن يحل محل معاهدة عدم الانتشار، لأن التنفيذ المحدد لمعاهدة من هذا القبيل لن يقوض النظام المنشأ بموجب المعاهدة الأخرى. فالصكان يكمل كل منهما الآخر، مما يعزز نظام عدم الانتشار ونزع السلاح النوويين.

ولدى المكسيك ثلاثة أهداف واضحة في التفاوض على صك ملزم قانونا:

(أ) يجب أن تكون عملية التفاوض بسيطة وفعالة. وستنظر المكسيك بصورة إيجابية في أي مبادرة تؤدي إلى تحقيق هذا الهدف وتتجنب ما يَصرُف عن التركيز على العمليات التي تكمل أيضا نظام عدم الانتشار ونزع السلاح النوويين؛

(ب) يجب أن يكون نص المعاهدة موجزا وواضحا ومركزا على الغرض الأساسي المتمثل في حظر استخدام الأسلحة النووية أو حيازتها أو تكديسها أو استحداثها أو نقلها أو توطينها أو نشرها، وكذلك على مشاركة ومساعدة الدول الأطراف في أي نشاط تحظره هذه المعاهدة أو التحريض على المشاركة فيه؛

(ج) يجب أن تكون المعاهدة شاملة ومفتوحة أمام جميع الدول، بما فيها الدول الأطراف والدول غير الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية والدول الحائزة للأسلحة النووية والدول المحتمية بالمظلة النووية.

وباختصار، تعتقد المكسيك أن من شأن معاهدة الحظر أن تكون امتدادا عالميا لشتى المعاهدات المنشئة للمناطق الخالية من الأسلحة النووية.

ويساهم حظر الأسلحة النووية في نظام عدم الانتشار النووي ونزع السلاح النوويين، ولكنه لن يكون إلا جزءا من عملية الإزالة التامة والكاملة للأسلحة النووية. وسيكون مكملا للعمليات الأخرى ذات الأولوية العالية لنظام عدم الانتشار ونزع السلاح النوويين في إطار معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

ومن شأن معاهدة حظر تتسق ومعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية أن تسهم في تنفيذ الالتزامات في مجال نزع السلاح النووي بضمان عدم إمكانية عكس نزع السلاح ذاك.

وستواصل المكسيك المشاركة في الدورة الثانية لمؤتمر التفاوض، الذي سيعقد في الفترة من ١٥ حزيران/يونيه إلى ٧ تموز/يوليه في نيويورك.

هولندا

[الأصل: بالإنكليزية]
[٢٣ أيار/مايو ٢٠١٧]

تعرض مملكة هولندا في هذه الوثيقة رأي حكومة هولندا حول المسائل التي يغطيها القرار ٧١/٧١.

وتود هولندا التشديد على أنها تتفق بالكامل مع الهدف النهائي للقرار والمتمثل في إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية. وقد شاركت هولندا على المستوى الوزاري في الاجتماع الرفيع المستوى بشأن نزع السلاح النووي الذي عقد في عام ٢٠١٣ والذي نوقشت فيه منظورات شتى حول سبل إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية.

وتشير هولندا، مع الأسف، إلى أن القرار لا يعكس سوى وجهة نظر واحدة معينة، بينما لا يورد المقترحات الأخرى المختلفة التي قدمت خلال الاجتماع الرفيع المستوى.

ووفقا لما ورد في تعليل التصويت الذي تلاه وفد هولندا باسم مجموعة البلدان المتقاربة التفكير خلال الدورة السبعين للجمعية العامة، فإن القرار لا يتضمن أي إشارات واضحة إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، في حين أن هولندا كانت تفضل كثيرا لو أُدرجت إشارة أعم إلى المعاهدة ولو أُكد على أهميتها المحورية لنزع السلاح النووي.

وتؤكد هولندا أيضا أسئلتها التي أثيرت بشأن مؤتمر الأمم المتحدة الدولي الرفيع المستوى المعني بنزع السلاح النووي المقرر عقده في عام ٢٠١٨. وتشعر هولندا بأن أهمية الجهود الدولية في مجال نزع السلاح النووي لا تُبرَز بما يكفي في العمليات التي لا تتسم، من حيث نطاقها والمقصود منها، بقدر كاف من الوضوح والشفافية. ومن شأن ذلك أن يمنع دولا أساسية من المشاركة، وهو يضر بالثقة

الدولية التي يستند إليها النجاح في نزع السلاح. وبدلا من ذلك، ينبغي لنا تركيز جهودنا على إحراز تقدم في سياق المعاهدة.

وتعرب هولندا عن أسفها كذلك لأن القرار، بتركيزه على عنصر أساسي واحد فقط من عمل مؤتمر نزع السلاح، لا ينصف الاهتمام العاجل الذي يجب إيلاؤه لاعتماد برنامج عمل شامل ومتوازن للمؤتمر وللمسائل الأساسية الأخرى. وتعتقد هولندا أيضا أن بدء التفاوض على اتفاقية للأسلحة النووية بدون مشاركة الدول الحائزة لهذه الأسلحة النووية لا يدفع قدما بالهدف العام المتمثل في نزع السلاح النووي.

قطر

[الأصل: بالعربية]
[١١ نيسان/أبريل ٢٠١٧]

تؤكد دولة قطر على أن تكون هناك اتفاقية شاملة لحظر امتلاك الأسلحة النووية ونزع شامل لتلك الأسلحة، تشمل نظام تحقق شامل، وأن تتضمن الاتفاقية المقترحة تحريم إنتاج واستحداث وحيازة واستخدام الأسلحة النووية، وأن تحوي نصوصا تلزم الدول الحائزة للسلاح النووي بتدمير مخزونها من السلاح على مراحل، على أن يشمل ذلك إزالة حالة التأهب عن هذه الأسلحة، وتجميعها من أماكن نشرها، وإزالة الرؤوس الحربية من وسائل حملها، وإبطال مفعولها عن طريق إزالة العبوات المتفجرة اللازمة لبدء التفاعل النووي، ونزع المواد الانشطارية وتحويلها بطريقة لا عكسية إلى شكل لا يصلح إلا للاستخدامات السلمية ولا يمكن إعادة استخدامها في الرؤوس النووية، وأن تحظر الاتفاقية إنتاج المواد الانشطارية اللازمة لإنتاج السلاح النووي، وهي اليورانيوم عالي التخصيب، والبلوتونيوم المفصول. كما يجب أن تنص الاتفاقية على إنشاء وكالة لضمان امتثال الدول لشروط الاتفاقية، وتهدف إلى الإزالة الكاملة للأسلحة النووية.